

أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2020) دراسة تحليلية قياسية¹

د. محمد عبد العليم صابر

المدرس بالمعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات

أبو قير - الإسكندرية

جمهورية مصر العربية

Msaber17@hotmail.com

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000 - 2020)، وذلك باستخدام طريقة PMG-ARDL، وتشير النتائج أن مؤشرات الحوكمة كانت غير معنوية في الأجل القصير أي لا تسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كشفت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت نتائج التقدير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ترتبط طردياً مع كل من مؤشر جودة التشريعات (RQ) ومؤشر السيطرة على الفساد (CC)، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. وترتبط عكسياً مع كل من مؤشر المشاركة والمسئولية (VA) ومؤشر فعالية الحكومة (GE)، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما مؤشر الاستقرار السياسي (PS) ومؤشر سيادة القانون (RL) ليس لأي منهما دلالة إحصائية عند جميع المستويات وبالتالي لا يفسر أي منهم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية في الأجل الطويل. وكان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (-0.71%)، وبالتالي يمكن تصحيح أي اختلالات أو صدمات في الأجل القصير والعودة للتوازن بسرعة 71% في المتوسط سنوياً.

الكلمات الدالة

الحوكمة - الاستثمار الأجنبي المباشر - Panel Data

¹ تم تقديم البحث في 2022/1/13، وتم قبوله للنشر في 2022/3/24.

(1) مقدمة

أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية والاتجاه نحو الاندماج الاقتصادي العالمي، لزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي. وذلك إلى جانب تأثيره المهم في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال المشاركة وتطوير القدرات الذاتية، وخلق مزيد من فرص العمل، وتقليص معدلات الفقر، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، لذا نلاحظ أن معظم دول العالم قد اهتمت بالعوامل التي تلعب دورا لتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أهم تلك العوامل مؤشرات الحوكمة.

وقد تزايدت أهمية مفهوم الحوكمة خاصة في الدول العربية مع انهيار الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول، ومع تزايد الممارسات المالية في بورصات الدول العربية وظهور عديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، وهناك عديد من الدول العربية قد قامت بخطوات جادة بالتعاون مع الكثير من المنظمات الدولية لتقييم التشريعات الخاصة بالحوكمة، وهو الأمر الذي يساعد على كفاءة اقتصاديتها وقدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها (سليمان، 2006). ولذا كانت هناك حاجة للتعرف على أهم السمات والملامح الرئيسية للحوكمة التي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا وتشريعيا ومؤسسيا واقتصاديا لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1-1) مشكلة الدراسة

يرى كثير من الاقتصاديين أن الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة كعامل محدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تجاوز باقي المحددات الاقتصادية التقليدية، وأن الدول المضيفة التي تتمتع بمستويات أعلى من الحوكمة لديها القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. و تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: هل توجد علاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

(2-1) فروض الدراسة

تسعي الدراسة لاختبار الفروض التالية:

- الحوكمة تسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة في الاجل القصير.
- الحوكمة تسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة في الأجل الطويل.

(3-1) أهمية الدراسة وهدفها

رغم سعي معظم الدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم عديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب وخلق بيئة اقتصادية مواتية، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مازالت تعاني من عديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول موضوعا أثير حوله كثيرا من النقاش بين الأدبيات الاقتصادية وهو: أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك حاجة ماسة للتعرف على أهم المؤشرات والملامح الأساسية للمناخ الاستثماري والنظام القانوني والمؤسسي

الحاكم له والقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في الدول العربية، لذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وذلك لتقديم التوصيات المناسبة التي تساعد متخذي القرار على خلق مناخ استثماري مناسب يعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(4-1) حدود الدراسة

شملت عينة الدراسة ثمانية دول عربية هي (مصر، السعودية، الإمارات، الكويت، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، الكويت) وهي دول متباينة في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وذلك خلال فترة من (2000-2020)، واستخدمت الدراسة بيانات سنوية عن مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي. وقد تم الحصول على تلك البيانات من قاعدة البنك الدولي.

(1-5) منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد مفاهيم مؤشرات الحوكمة وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي، واستخدام البحث أدوات التحليل القياسي لتقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات محل الدراسة وتقييم المعنوية الاحصائية للمعلومات المقدره وذلك باستخدام Eviews-10 واعتمد البحث على طريقة PMG-ARDL ونماذج Panel Data.

(1-6) خطة الدراسة

يلي مقدمة الدراسة عرض للدراسات السابقة، ثم الإطار النظري للحوكمة ومؤشراتها والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ثم تناول الدراسة تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويلي ذلك النموذج القياسي المستخدم لتقدير أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية محل الدراسة، وأخيرا عرض لنتائج وتوصيات الدراسة.

(2) الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

دراسة (Globerman & Shapiro 2003) التي بحثت في أهمية الحوكمة كمحدد من محددات جذب الاستثمارات الأمريكية للاستثمار في الدول المضيفة لها باستخدام نموذج Probit، وأشارت نتائجها بأنه على الدول التي تريد استقطاب الاستثمارات الأمريكية من تحقيق حد أدنى من مؤشرات الحوكمة.

دراسة (Asiedu 2006) أظهرت أثر كل من الموارد الطبيعية، حجم السوق، السياسة الحكومية وعدم الاستقرار السياسي ونوعية المؤسسات في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة باستخدام نماذج بانل لـ 22 دولة إفريقية للفترة من 1984 إلى 2000 وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأسواق المحلية الكبيرة، الموارد الطبيعية، البنية التحتية الجيدة، التضخم المنخفض، النظام القانوني الفعال، وإطار الاستثمار الجيد، من أهم العوامل التي تعزز

الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الفساد وعدم الاستقرار السياسي لهم تأثير سلبي، أي أن لمؤشرات الحوكمة (سيادة القانون، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد) تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأشارت دراسة (Samimi & Ariani (2010) لـ 16 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباستخدام نماذج البانل للفترة من 2002 إلى 2007 لتحديد أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق ثلاث مؤشرات وهي الاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون، أظهرت الأثر الإيجابي للحوكمة الجيدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

وقامت دراسة (Mengistu and Adhikary (2011) بتحليل تأثير ستة مؤشرات للحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 15 دولة آسيوية للفترة 1996-2007. باستخدام بيانات البانل مع نموذج التأثيرات الثابتة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مؤشرات الحوكمة الستة، وهي فعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، سيادة القانون، وسيادة القانون، وجودة التشريعات والسيطرة على الفساد، هي العوامل الرئيسية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بشكل عام، خلصوا إلى أن تحسين بيئة الحكم قادر على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقام كل من (Hossain & Rahman (2017) بدراسة على 80 دولة نامية للفترة من 1998 إلى 2014 وباستخدام نماذج البانل وذلك لتحليل العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التحسن في مؤشرات الحوكمة يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تلك الدول.

وقدم كل من (Ziaur & Shakib (2017) دراسة بعنوان هل تسهل الحوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية؟ استخدم الباحثان طريقة Panel Data على عينة من 80 دولة نامية للفترة (1998-2014) لتوضيح أثر تسهيل الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وخرجت الدراسة إلى أن مؤشرات الحوكمة: المشاركة والمسئولية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، عملت على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 29.4٪، 29.2٪، 28.6٪، 20.5٪، 23.1٪، 23.6٪ على الترتيب.

وأيضاً في نفس العام أظهرت دراسة (Andres & Gilles (2017) والتي تضمنت 22 دولة من دول جنوب الصحراء في أفريقيا خلال الفترة من 1996 إلى 2015، الدور الذي تلعبه الحوكمة في الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول، حيث أظهرت أن الحوكمة ليست فقط عوامل أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر من حجم الأسواق المحلية، بل أيضاً تأثيرها الإيجابي على قدرة هذه الدول في استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

وقام كل من سردوك وعدوك، (2017) بدراسة أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل خلال الفترة من 1996 إلى 2016. وذلك باستخدام ثلاث مؤشرات للحوكمة وهي (سيادة القانون، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة). وأظهرت النتائج إلى وجود أثر سلبي لمؤشر الاستقرار السياسي، ومؤشر فعالية الحكومة، على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان مؤشر سيادة القانون له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

و قام كل من وليد وعيسى (2020) بدراسة أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي في دول شمال افريقيا باستخدام Panel- ARDL، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع مؤشرات الحوكمة غير معنوية في الأجل القصير عكس الاجل الطويل كانت ذات دلالة احصائية، وذات تأثير إيجابي علي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا. وقدمت خويلد وصاحب (2020) دراسة حول أثر مؤشرات الحوكمة علي تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA باستخدام بيانات بانل للفترة من (1996-2017). وأظهرت النتائج أن مؤشرات الحوكمة تمتعت بالمعنوية في أغلبها وكان لها تأثير إيجابي علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الاجل الطويل لا سيما مؤشر الاستقرار السياسي. وخلصت اغلب الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتركز الدراسة الحالية على قياس أثر مؤشرات الحوكمة على عينة من الدول العربية خلال الفترة من (2000-2020) وتوضيح مدى تطابق أو اختلاف نتائج هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وكذلك تقديم توصيات مناسبة بناء على نتائج الدراسة من أجل وضع سياسات اقتصادية لتهيئة بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول.

(3) الحوكمة

(1-3) مفهوم الحوكمة

مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة، وعلى الرغم من شيوعه إلا أنه لا يوجد صيغة متفق عليها لتعريفه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين ويرجع ذلك لتداخله في جميع الامور التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والمالية. ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الحوكمة بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال أليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والمجتمعات من تحقيق مصالحها (أبو النصر، 2015). ويعرفها البنك الدولي بأنها الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية (كافي، 2017). فالحوكمة تشير إلى القيام بالحكم بهدف تحقيق العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات بشكل متساوي (ثعالبي، 2015). وهناك الحوكمة الإلكترونية التي تتمثل في مجموعة من الأنشطة التنظيمية لها إطار قانوني وتعتمد بشكل كلي علي تكنولوجيا المعلومات وتعمل علي تحسين عملية الاتصال بين إدارات المنظمة وعملائها الخارجيين بما يحسن من جودة الخدمات العامة ويعزز من مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة والاستجابة (قنديل، 2021).

(2-3) أهمية الحوكمة

تعمل الحوكمة على تحقيق عدة جوانب فهي تجسيد لقيم العدالة والمسؤولية والشفافية ونزاهة المعاملات، وتعزيز سيادة القانون ضد الفساد، ووضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، ومنع الاساءة لاستخدام السلطة، ويمكن إبراز أهمية الحوكمة في النقاط التالية:

- إن الالتزام بتطبيق الحوكمة، يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم لذا المنظمات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن تلك التي لا تطبق الحوكمة (الناصر وآخرون، 2012).

- تطبيق قواعد الحوكمة يعمل على استقرار الأسواق المالية ويرفع مستوى الشفافية، ويقلل من المخاطر التي تواجه الاقتصاد القومي وبالتالي يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (يوسف، 2007).
- تطبيق مبادئ الحوكمة أداة فعالة لمكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية والعدالة، بما يؤدي إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطبيق قواعد الحوكمة يهدف إلى الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، والالتزام بإحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبتهم قانونياً، والوصول إلى أعلى مستوى من الدقة في مراقبة عمل المنظمات مما يسهم في تنمية الاستثمارات وتشجيع تدفقها (هاشم، 2018).

(3-3) أهداف الحوكمة

- تهدف الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد، ولقد تعددت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف الحوكمة ولكنها يمكن أن تدخل ضمن الأهداف (متاني، 2017):
- (1-3-3) تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال هدف مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال عام وموارد الدولة.
 - (2-3-3) حماية الملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة بها.
 - (3-3-3) تعميق وتعزيز ثقة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها، وتعظيم قيمة المنظمة اقتصادياً.
 - (4-3-3) تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
 - (5-3-3) فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

(4-3) مؤشرات الحوكمة

تلعب مؤشرات الحوكمة دوراً مهماً في التأكيد على الالتزامات السياسية والإجراءات الرقابية بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية بين الأطراف المعنية بها، الأمر الذي ينعكس على تفعيل وتعميق دور أسواق رأس المال في تعبئة المدخرات من جهة ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى، وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو وزيادة قدرته التنافسية. ومؤشرات الحوكمة هي مجموعة من المقاييس والمعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكن من توضيح أثار الحكم على المتغيرات الاقتصادية، في هذا الإطار سعي البنك الدولي لإيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح إنجازات إدارة الحكم وتم تحديد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد وتتمثل في (Kaufmann et al., 2010):

- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption) CC: وهو مؤشر يقيس المدى الذي يمكن من خلاله الحد من سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الحكم وكذلك تحجيم المصالح الشخصية الكبيرة والصغيرة. وكذلك استحواد النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) GE: وهو مؤشر يقيس جودة الخدمات العامة والخدمات الحكومية، كذلك درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.
- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability) PS: وهو مؤشر يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والارهاب.
- مؤشر جودة التشريعات (Regulatory Quality) RQ: وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص.
- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) RL: وهو مؤشر يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص مدى القدرة على حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود.
- مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability) VA: وهو مؤشر يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وحرية التعبير وحرية الإعلام وحرية تكوين الجمعيات.

(4) الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة مهمة من ركائز سياسات التنمية الاقتصادية، وقد أصبحت عديد من الدول تعي أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يعد أحد أهم عناصر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، التي من شأنها نقل التكنولوجيا (الكوز & العبادي، 2007). وهذا ما أكدته دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي أجريت على مجموعة من الدول منها: الصين، ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند وأظهرت أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له (OECD, 1998).

(1-4) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قامت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بوضع عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، منها: تعريف صندوق النقد الدولي: الذي يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر على بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (الغايش، 2021).

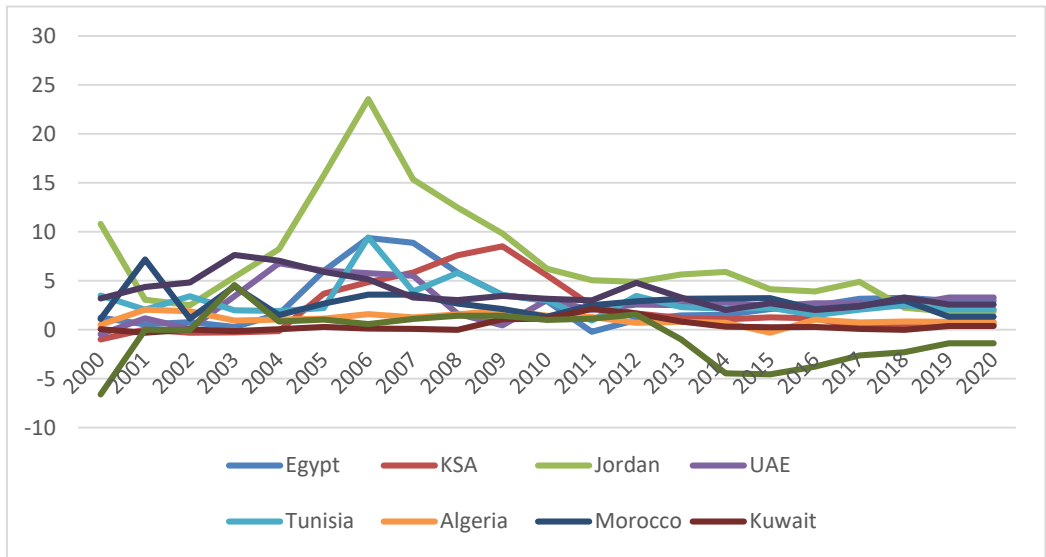
كما تعرفه الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين المستثمر الأجنبي وذلك الكيان الموجود في الدولة المضيفة للاستثمار (UNCTAD, 2000).

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض توظيفها اقتصاديا في مشروعات مختلفة مثل تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة (شغولوم، 2012). ويعرف أيضا على أنه انتقال لرؤوس الأموال مقترنه بعنصر التنظيم والإدارة

للاستثمار مباشرة في الدول التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، وهذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دورا مهما في نقل حزمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها (نجا، 2015).

(2-4) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

اتخذت الدول العربية إجراءات عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، منها إصدار قوانين وتشريعات تحمي هذا النشاط، وخفضت معظم تلك الدول الضرائب المفروضة على الشركات، وفتحت الباب لجميع قطاعات الاقتصاد تقريبا أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت معظمها بفتح مكاتب وهيئات لتشجيع الاستثمار، بما في ذلك تقديم المساعدات اللازمة له. والشكل رقم (1) يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية محل الدراسة.



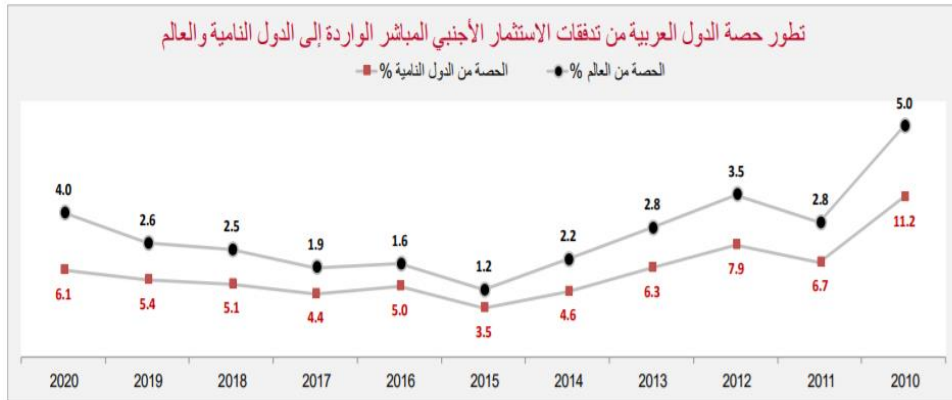
شكل 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية للفترة من 2000 إلى 2020

اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org>

من الشكل رقم (1) كانت الدول العربية الأردن، السودان، المغرب من افضل الدول العربية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2000 إلى 2004، وخلال الفترة من 2005 إلى 2011 كانت أفضل فترات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الأردن، مصر، الامارات العربية وهذا يرجع للجهود المبذولة في تلك الدول لتوفير بيئة مناسبة لجذب المستثمرين الأجانب ومنها تحسين مناخ الأعمال وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، كما أن تلك الدول تتمتع بقطاع سياحي حيوي أدى دورا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخلال الفترة من 2011 إلى 2020 شهدت معظم الدول العربية تناقص في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية، وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية في ببطء تنفيذ برامج الإصلاح

الاقتصادي في عدد من الدول العربية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مازالت آثار الأزمة المالية العالمية ممتدة منذ عام 2008، مما أدى لتزايد المخاوف لدى الشركات الأجنبية من التوسع الخارجي وأمتد أثر ذلك علي الاستثمار في دول العربية، ومما لا شك فيه أن ثورات الربيع العربي التي شهدتها عديد من الدول العربية مثل مصر وتونس وما صاحبها من عدم استقرار سياسي لعب دورا كبيرا في تناقص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في تلك الدول هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لجأت كثير من الدول العربية إلي اللجوء إلي الاستدانة من الخارج، ولا شك أن المديونية المرتفعة تؤثر علي التصنيف الائتماني للدولة في الأسواق المالية الأمر الذي يؤثر أيضا بالسلب علي قدرتها علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شرف & شاهسن، 2021).

وقد سعت الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة والتي أصبحت هدفا رئيسا، تسعى إلي تحقيقه. وأهتمت الدول العربية بتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في المشروعات الإنتاجية والخدمية وذلك بتوفير إطار ملائم لبيئة الاستثمار، إلا أن المؤشرات الخاصة بحصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية العالمية مازالت قليلة، والشكل رقم (2) يوضح تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول النامية والعالم.



تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم

السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الفترة	ترتيب 2020
قيمة التدفقات إلى الدول العربية	40.4	39.3	35.4	31.1	32.7	31.4	41.1	52.7	44.6	69.9	مليار دولار	العربية
قيمة التدفقات إلى الدول النامية	662.6	723.4	692.5	702.5	653.9	730.4	678.1	655.7	667.6	666.5	مليار دولار	النامية
قيمة التدفقات إلى العالم	998.9	1530.2	1436.7	1647.3	2065.2	2032.3	1402.1	1453.5	1491.3	1612.9	مليار دولار	العالم
حصة الدول العربية من الدول النامية	6.1	5.4	5.1	4.4	5.0	3.5	4.6	6.3	7.9	6.7	%	حصة الدول العربية من الدول النامية
حصة الدول العربية من العالم	4.0	2.6	2.5	1.9	1.6	1.2	2.2	2.8	3.5	2.8	%	حصة الدول العربية من العالم

شكل 2: تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والعالم

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :
file:///C:/Users/msabe/Downloads/ClimateA_2021_Ar.pdf

من الشكل رقم (2): شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية تذبذباً واضحاً من متوسط 4.2 مليار دولار خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (1991-2000)، إلى أكثر من 49 مليار دولار خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (2001-2010)، قبل أن يتراجع إلى 37.4 مليار دولار في العقد الثاني من الألفية الثالثة (2011-2020).

وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2010 إلى 2020 ما يزيد عن 444 مليار دولار بمتوسط 44.4 مليار دولار سنوياً وهو تقريبا نفس مستوى عام 2020.

وبلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي العالمية ما نسبته 2.7% خلال الفترة ما بين عامي 2010 إلى 2020 في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من الدول النامية 6% خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى أن المناخ الاستثماري في الدول العربية لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، حيث أنه يواجه عدة مخاطر منها اقتصادية، سياسية، اجتماعية، قانونية، وضريبية، وبالتالي هذه المخاطر تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك محدودية عمليات الخصخصة وخاصة في جانب الخدمات والذي يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم. يضاف إلى ذلك أن القوانين التي تحمي وتشجع النشاط الاقتصادي الفردي بما في ذلك الأجنبي مثل قوانين الملكية الفردية وتشجيع المنافسة مازالت في بداية مرحلة التنفيذ مما يعني أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يكون لها دور فعال في زيادة حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية.

(5) علاقة مؤشرات الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر

(1-5) مؤشر سيادة القانون وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو مؤشر يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص مدى القدرة على حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود. وعندما تكون هناك سيادة للقانون قوية تضمن بيئة مستقرة وتلزم الحكومات على تنفيذ العقود وحماية الملكية وحقوق الأشخاص فيشجع هذا الأفراد والشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول المضيفة (Bingham Center for rule of law, 2015).

وهناك عديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر مثل دراسة Alexander (2014) التي طبقها على عينة من الدول النامية خلال الفترة من 1980 إلى 2010، وقامت بفحص تأثير عناصر سيادة القانون والمتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، وحقوق السلامة الجسدية، واستقلال القضاء، على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت نتائج الدراسة بأن هذا المؤشر يلعب دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

وأظهرت دراسة كل من Globberman & Shapiro (2003) أن حماية أصول القطاع الخاص من الاستيلاء الاستبدادي المباشر أو الغير المباشر يخفف تكلفة الاستثمار الأجنبي، فحماية أصول الشركات ضرورية من أجل متابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها تحقق أرباحاً، فمن دون هذا الربح المحفز المستثمر سيكون لديه الكثير من

المخاطر. وأيضاً عديد من الدراسات أوضحت أن غياب حقوق الملكية الفكرية له أثر سلبي كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة للاستثمار (Lee & Mansfield, 1996).

(2-5) مؤشر جودة التشريعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص، فالمناخ الاستثماري في الدولة يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، ويمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان محكماً ومنظماً وغير معقد يكون محفزاً للمستثمر الأجنبي.

وأظهرت نتائج دراسة (Rammal & Zurbrugg, 2006) على دول الآسيان، بأن التهاون في تطبيق قوانين الاستثمار له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول. فالمستثمرون يرغبون في وجود تشريعات ولوائح واضحة ووجود هيئات إدارية قادرة على تطبيق تلك التشريعات، وتنشأ المشكلات في بعض الدول عندما تكون التشريعات مفترطة وتنفذ بطريقة تعسفية.

وتوصلت دراسة (Morisset, 2002) لتحليل مختلف الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتسجيلات التجارية في 32 دولة نامية، حيث ذكرت أن المستثمر يحتاج إلى 53 إجراء ينجم عنه تأخر بحوالي 443 يوم للإنشاء الأعمال التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع التكاليف الإدارية والتنظيمية تخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة.

(3-5) مؤشر الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو مؤشر يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهاب. وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي، وغياب احتمالات نشوب حروب أو صراعات داخلية تؤدي إلى عدم الاستقرار، كان ذلك جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح. فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وبالتالي يصبح المناخ الاستثماري غير ملائم ويقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أوضحت دراسة (Schneider & Frey, 1985) التي أجريت على 54 دولة نامية خلال الفترة من (1976-1980) أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يتفق أيضاً مع دراسة (صقر، 2000)

(4-5) مؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو مؤشر يقيس المدى الذي يمكن من خلاله الحد من سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الحكم وكذلك تحجيم المصالح الشخصية الكبيرة والصغيرة. وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة. وتشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأظهرت دراسة كل من (Hines & James 1995) للعلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أن الفساد يؤثر سلبيا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية وأيضا إلى هروب رؤوس الأموال المحلية، وهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية على حد سواء.

وقد توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة مكونة من 45 دولة مضيئة للاستثمار الأجنبي خلال الفترة من (1990-1991) إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس أثر زيادة معدل الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية فكلاهما له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

(5-5) مؤشر المشاركة والمساءلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو مؤشر يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وحرية التعبير وحرية الأعلام وحرية تكوين الجمعيات. ويعد هذا المؤشر أداة مهمة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية، كذلك تعكس عملية المشاركة مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي اتجاه تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع (Kaufinan et al., 2004).

ترى الدراسات المؤيدة للتأثير الإيجابي لدور مؤشر المشاركة والمساءلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك قنوات يؤثر من خلالها هذا المؤشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

- مؤشر مصداقية السياسات العامة للدولة ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات الأمر الذي يخفف درجة المخاطر أمام المستثمرين الأجانب ويكون هناك حماية للحقوق والملكيات وبالتالي تحسن في المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- مؤشر المشاركة والمساءلة يساهم في تحسين مستوى التنمية البشرية، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يعد من بين العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيئة للاستثمار الأجنبي (صاوق، 2015).

- مؤشر المشاركة والمساءلة يعكس الأطر المؤسسية والتشريعية والقانونية، وبالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية وأيضا استقلالية القضاء وعدم تحيزه وتفعيل دور القانون ومصداقية في تنفيذ الأحكام وبالتالي توفير الثقة للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته في الدولة المضيئة للاستثمار الأجنبي.

(6-5) مؤشر فاعلية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

هو مؤشر يقيس جودة الخدمات العامة والخدمات الحكومية، وكذلك درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

أن قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياستها وأداء خدماتها العامة بكفاءة يعتمد على الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين دون التعرض إلى ضغوط سياسية، بالإضافة إلى مدى

الشفافية ومصداقية الحكومة في إعلان سياستها، ومدى كفاءة العاملين بالجهاز الحكومي، وبالتالي كلما زادت فعالية الحكومة في تقديم خدماتها بمصداقية واستقلالية عن الضغط السياسي أثر هذا إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (معطا لله، وآخرون، 2017). وهذا ما أكدته دراسة بوسته والزهرة (2021) حول علاقة التنافسية والحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

(6) النموذج القياسي لتقدير أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يهدف هذا النموذج إلى تحديد أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الدول العربية تشمل (مصر، السعودية، الإمارات، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، الكويت) للفترة من (2000 إلى 2020)، وقد اختيرت هذه الفترة نظرا لتوفر معطيات الدراسة للدول المختارة. بما يسمح بصياغة أكثر ملائمة للسياسات الاقتصادية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل في تلك الدول.

(1-6) متغيرات الدراسة

المتغير التابع: FDI وتم التعبير عن الاستثمار الأجنبي بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الصافية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة: اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرات الحوكمة التي بدأ البنك الدولي في إصدارها منذ عام 1996 وتستخدم المؤشرات مقياس الرتب ويتراوح مداها بين (0-100)⁽¹⁾. وقد استهدف البنك الدولي من إصدار هذه المؤشرات مساعدة الدول والمنظمات المانحة على تتبع أدائها وبيان مدى نجاح جهودها لبناء وتحسين الإدارة الرشيدة وتعزيز الشفافية فيها. وتنقسم مؤشرات الحوكمة إلى ست مؤشرات رئيسية تتمثل في: (CC) مؤشر السيطرة على الفساد، (GE) مؤشر فعالية الحكومة (PS)، مؤشر الاستقرار السياسي، (RQ) مؤشر جودة التشريعات، (RL) مؤشر سيادة القانون، (VA) مؤشر المشاركة والمساءلة. ولأغراض القياس والتحليل تم تحويل قيم المتغيرات التابعة والمستقلة لقيم لوغاريتمية.

(2-6) النموذج الملائم في تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج

لتقدير المعلمات الخاصة بالنموذج سوف يتم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data. وقد اكتسبت نماذج (Panel Data) اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات الاقتصادية وهي الدول العربية، والمقصود ببيانات Panel المشاهدات المقطعية مثل الدول والأفراد أو السلع... إلخ خلال فترة زمنية معينة أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ويتميز تحليل البائل عن تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو المقطعية بمفردها بعدد من المزايا (Hsiao, 2003):

- تتضمن بيانات Panel محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة عالية. كما أن مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن ناحية أخرى تتميز بيانات Panel عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية.

(1) www.worldbank.org

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية الذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.
- توفر نماذج Panel إمكانية أفضل لدراسة ميكانيكية التعديل التي قد لا تظهرها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، ومن ناحية أخرى بيانات البانل تربط سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

(3-6) دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات (اختبار جذر الوحدة : Unit Root)

تمتاز اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل بأنها تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية لأنها تتضمن محتوى معلوماتيا مقطوعيا وزمنيا معا، الذي يعمل على ظهور نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة من خلال الاعتماد على:

- اختبار كل من LLC المقترح من (Levin, Lin, and Chu (2002)

- اختبار IPS المقترح من (Im, Pesaran and Shin

- اختبار Fisher-ADF

بحيث فرض العدم H_0 : وجود جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة

الفرض البديل H_1 : غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة

وكانت النتائج وفق الجدول رقم (1):

جدول 1: نتائج اختبارات (LLC, IPS ADF)، لاستقرارية متغيرات بانل

Variable		Type of test نوع الاختبار			Decision
		LLC	IPS	Fisher-ADF	
LOGFDI	Level (0)	-2.72334 (0.0000)	-5.52595 (0.0000)	-4.85838 (0.0000)	Level (0)
	(First I(1) Difference)				
LOGVA	Level (0)	-2.96971 (0.0015)	-2.56733 (0.0051)	-2.29673 (0.0108)	Level (0)
	(First I(1) Difference)				
LOGPS	Level (0)	-3.13664 (0.0443)	-2.38390 (0.0086)	-2.35711 (0.0092)	Level (0)
	(First I(1) Difference)				
LOGGE	Level (0)	-1.70289 (0.0443)	-1.80277 (0.0357)	-3.56028 (0.0003)	Level (0)
	(First I(1) Difference)				
LOGRQ	Level (0)	-4.63441 (0.0000)	-4.44120 (0.0000)	-4.16196 (0.0000)	Level (0)

	(First I(1) Difference)				
LOGRL	Level (0)	-1.76945 (0.0384)	-2.11153 (0.0174)	-2.01224 (0.0221)	Level (0)
	(First I(1) Difference)				
LOGCC	Level (0)	-2.20331 (0.0138)	-3.59763 (0.0002)	-3.56321 (0.0002)	Level (0)
	(First I(1) Difference)				

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-10

* القيم الأولى تمثل إحصائية الاختبار (Statistic)، والقيم التي بين القوسين تمثل قيم الاحتمال (P-value) لكل إحصائية

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (1) هو أن النتائج المتحصل عليها بعد تطبيق الاختبارات الثلاثة تتطابق فيما بينها، بحيث تشير بوضوح إلى غياب جذر الوحدة على مستوى المتغيرات المتمثلة في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI)، ومؤشر المشاركة والمساءلة (VA)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PS)، ومؤشر فعالية الحكومة (GE)، ومؤشر السيطرة على الفساد (CC)، مؤشر جودة التشريعات (RQ)، ومؤشر سيادة القانون (RL). وبالتالي هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى Level (0) وهذا ما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذور الوحدة. من النتائج المبينة في الجدول رقم (1) والتي أظهرت استقرار متغيرات الدراسة عند المستوى Level (0) وبالتالي يمكننا الانتقال للمرحلة التالية واختبار درجة التكامل المشترك.

(4-6) اختبارات التكامل المشترك (دراسة علاقات التكامل المتزامن)

هناك عديد من الاختبارات للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحكومة منها (Johansen Fisher) (Kao Test).

(1-4-6) اختبار كاو للتكامل المشترك

يستخدم اختبار كاو للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والجدول رقم (2) يوضح نتائج الاختبار.

جدول 2: نتائج اختبار كاو

Kao Residual Co-Integration Test:

t-statistic	P-Value
-4.116222	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-10

قيمة P-value لاختبار ADF أقل من 5% لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقات توازنية في الاجل الطويل.

(2-4-6) اختبار Johansen Fisher للتكامل المشترك

يستخدم اختبار فيشر للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والجدول رقم (3) يوضح نتائج الاختبار.

جدول 3: نتائج اختبار فيشر

Johansen Fisher Panel Co-integration

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Fisher Stat.*		
		Prob.	(from max-eigen test)	Prob.
None	9.704	0.7835	9.704	0.7835
At most 1	5.545	0.9767	60.81	0.0000
At most 2	111.9	0.0000	111.9	0.0000
At most 3	194.7	0.0000	131.4	0.0000
At most 4	119.0	0.0000	80.94	0.0000
At most 5	63.45	0.0000	43.43	0.0001
At most 6	49.65	0.0000	49.65	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-10

قيمة P-value أقل من 5% نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقات تكامل مشتركة بين المتغيرات أي وجود علاقات توازنية في الاجل الطويل.

(5-6) تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG-ARDL

بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة التي كشفت عن عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر، يمكن استخدام طريقة PMG-ARDL التي اقترحها (Pesaran et.al,1999)، لتقدير للعلاقة التي تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة في المدى الطويل والقصير لمجموعة من الدول العربية للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2020. وهذه الطريقة تفترض قيد التجانس على المعلمات طويلة الأجل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات الأجل القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ. وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلafi مشكلة عدم الاتساق (Inconsistency) الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، وفي ظل هذا الفرض تكون مقدره (PMG) متسقة وأعلى كفاءة من مقدره (MG: Mean Group estimator) التي لا تفرض قيوداً على معلمات الاجل الطويل. والجدول رقم (4) يوضح ذلك

جدول 4: المعاملات المقدرة بالاجل الطويل (المتغير التابع: FDI)

	PMG	t-Statistic	Prob
D(LOGVA)	-0.686	-5.217	0.0000
D(LOGGE)	-1.569	-2.323	0.0222
D(LOGPS)	-0.017	-0.077	0.9388
D(LOGRQ)	0.416	4.192	0.0001
D(LOGRL)	-0.612	-1.181	0.2403
D(LOGCC)	1.863	5.209	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج التقدير إلي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ترتبط طرديا مع كل من مؤشر جودة التشريعات (RQ) ومؤشر السيطرة على الفساد (CC)، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. بينما تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ترتبط عكسيا مع كل من مؤشر المشاركة والمسئولية (VA) ومؤشر فعالية الحكومة (GE)، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما مؤشر الاستقرار السياسي (PS) ومؤشر سيادة القانون (RL) ليس لأي منهما دلالة إحصائية عند جميع المستويات وبالتالي لا يفسر أي منهم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية في الأجل الطويل.

جدول 5: المعاملات المقدرة في الأجل القصير (المتغير التابع: FDI)

	PMG	EG	KSA	UAE	JUR	TUN	ALG	MOR	KUW
D(LOGVA)	0.746 (0.6694)	0.092 (0.8547)	-0.719 (0.2411)	-3.692 (0.3520)	0.265 (0.0009)	-0.607 (0.0022)	-0.181 (0.3143)	-1.705 (0.3683)	12.521 (0.8371)
D(LOGGE)	4.174 (0.8886)	-0.880 (0.5225)	9.474 (0.2110)	13.028 (0.5982)	-3.264 (0.5586)	0.104 (0.5944)	2.315 (0.0013)	-1.221 (0.8095)	13.841 (0.8946)
D(LOGPS)	0.760 (0.2344)	1.743 (0.0121)	-1.228 (0.3247)	-1.521 (0.9212)	0.682 (0.1061)	0.237 (0.5082)	0.046 (0.1419)	-1.533 (0.2889)	3.754 (0.6040)
D(LOGRQ)	-0.804 (0.6002)	2.357 (0.1351)	-1.192 (0.9492)	-4.095 (0.8620)	-0.140 (0.9807)	-0.310 (0.8305)	-0.281 (0.0016)	4.825 (0.2756)	-10.170 (0.8450)
D(LOGRL)	0.207 (0.8723)	-0.564 (0.9041)	6.833 (0.7792)	2.377 (0.6671)	1.603 (0.7712)	-0.191 (0.9379)	-0.225 (0.0775)	2.712 (0.3528)	-4.410 (0.9853)
D(LOGCC)	-4.790 (0.1372)	0.170 (0.8707)	-15.64 (0.1902)	-6.246 (0.2557)	-1.314 (0.3044)	-1.416 (0.0750)	-1.295 (0.0037)	0.889 (0.3528)	0.889 (0.8954)
ECM _{t-1}	-0.709 (0.000)	-0.361 (0.0003)	-0.180 (0.0035)	-0.745 (0.0001)	-0.276 (0.0001)	-1.205 (0.0001)	-0.775 (0.0000)	-1.482 (0.0000)	-0.649 (0.0016)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews10

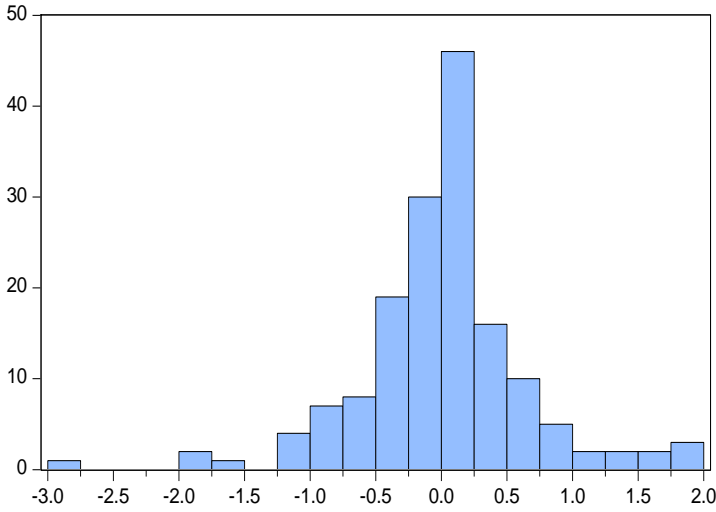
تشير نتائج PMG إلى أن مؤشرات الحوكمة في الأجل القصير ليس لها دلالة إحصائية عند أي مستوى من مستويات المعنوية وذلك يرجع إلى طبيعتها أنها مؤشرات طويلة الأجل وهي بطيئة التغير في الأجل القصير لذا لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير. ونجد أن مؤشرات الحوكمة لم تسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في الأجل القصير بسبب تفضيل المستثمرين الأجانب الترتيب وعدم المغامرة، لأن بناء مناخ للأعمال جاذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي يتطلب وقتاً، كما أن المنطقة العربية خلال فترة الدراسة مرت بأزمات اقتصادية وسياسية أثرت عليها.

وأظهرت نتائج التقدير أن معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (-0.71) وباحتمال أقل من 5%. وبالتالي يمكن تصحيح أي اختلالات أو صدمات في الأجل القصير والعودة للتوازن بسرعة 71% في المتوسط سنوياً. وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بكل دولة نلاحظ التالي:

- في مصر يرتبط مؤشر الاستقرار السياسي (PS) بعلاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية، وباقي مؤشرات الحوكمة ليس لها أي دلالة إحصائية لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- في الأردن يرتبط مؤشر المشاركة والمسئولية (VA) بعلاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية، وباقي مؤشرات الحوكمة ليس لها أي دلالة إحصائية لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- في تونس يرتبط مؤشر المشاركة والمسئولية (VA) بعلاقة عكسية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية، وباقي مؤشرات الحوكمة ليس لها أي دلالة إحصائية لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- في الجزائر يرتبط مؤشر فعالية الحكومة (GE) بعلاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية، ويرتبط مؤشر جودة التشريعات (RQ) يرتبط بعلاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية، ويرتبط مؤشر السيطرة على الفساد (CC) يرتبط بعلاقة عكسية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية، وباقي مؤشرات الحوكمة ليس لها أي دلالة إحصائية لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وفي السعودية والأمارات والمغرب والكويت كانت مؤشرات الحوكمة ليس لها أي دلالة إحصائية لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

(6-6) التأكد من صلاحية النموذج للتقدير

للحصول على نتائج جيدة لـ PMG، يفترض نموذج Panel-ARDL أن معامل تصحيح الخطأ يكون بشكل مستقل ومتماثل وموزع عبر الدول وعلى مر الزمن، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 4، حيث أظهر أن توزيع معاملات تصحيح الخطأ المقدره تؤكد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. والنموذج الذي اعتمده الدراسة محدد بشكل صحيح وأن المعاملات المقدره تتسم بالكفاءة وليست متحيزة.



شكل 4: اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews-10

(7) النتائج والتوصيات

(1-7) النتائج

في الاجل القصير اشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات الحوكمة غير معنوية أي أن الحوكمة لا تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تفضيل المستثمرين الأجانب الترتيب وعدم المغامرة، لأن بناء مناخ للأعمال جاذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وقتاً، كما أن المنطقة العربية خلال تلك الفترة بأزمات اقتصادية وسياسية أثرت عليها. حيث أن بناء مناخ للأعمال جاذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي يتطلب وقتاً. كما تبين وجود تفاوت بين الدول العربية في مؤشرات الحوكمة وفي أثرها علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الاجل الطويل أشارت نتائج التقدير إلي أن مؤشر جودة التشريعات (RQ)، ومؤشر السيطرة علي الفساد (CC)، أثر الإيجابي علي الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

وهو ما يتفق مع المتوقع نظرياً، ومعظم الدراسات السابقة. ويمكن تفسير ذلك بأن حكومات الدول العربية محل الدراسة كانت قادرة علي صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص، ترتب عليها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ناحية أخرى كانت اجراءات مكافحة الفساد من خلال الحد من سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الحكم، دوراً في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

أشارت نتائج التقدير لوجود أثر سلبي لمؤشر المشاركة والمسئولية (VA)، ومؤشر فعالية الحكومة (GE)، (مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%). ومؤشر الاستقرار السياسي (PS)، ومؤشر سيادة القانون (RL)، (ليس لأي منهما دلالة إحصائية عند جميع المستويات)، علي الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك للوضع السياسي والأمني الذي مرت به معظم الدول العربية مثل مصر وتونس، ومرور العديد من الدول العربية

بأزمات اقتصادية نتيجة الأزمة المالية العالمية، هذا بالإضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة. وعدم التزام حكومات الدول العربية بتنفيذ العقود وحماية الملكية الفكرية وحقوق الأشخاص مما يترتب عليه انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وانعكس ذلك على تضائل حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية العالمية مقارنة بالدول النامية.

(2-7) التوصيات

بالنظر إلى حجم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه غالبية الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تصبح مهمة تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الدول العربية لها الأولوية خصوصاً مع تصاعد حدة المنافسة بين دول المنطقة والعالم على جذب المستثمرين، ولذا يجب على الدول العربية بدء عملية مستمرة وطويلة الأجل لتحسين جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تكامل السياسات النقدية والمالية والتجارية. وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطط التنموية في الدول العربية. تطوير وتدعيم القطاع المالي حيث يعتبر من أهم الأعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يتعلق بتعزيز الحوكمة هناك مجموعة من الركائز الأساسية التي ينبغي للدول العربية العمل عليها، تتنوع بين السياسات المتعلقة بعمليات الإصلاح الإداري للدولة، وإصلاح الإدارة المالية الحكومية وتعزيز المتابعة والتقييم، ومكافحة الفساد، والشفافية والمشاركة، وحتى تؤدي الجهود المبذولة في كل ركيزة بثمارها، لابد من العمل عليها بالتوازي لتحديث أثارها إيجابية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو النصر، مدحت محمد محمود (2015). الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- بوسته، زكية؛ الزهرة، فطيمة (2021). التنافسية والحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية خلال الفترة من 2006-2016، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، الجزائر، 10(2).
- ثعالي، نوال (2015). الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل الدولاتية فيها، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن.
- خضيرات، عمر ياسين؛ وآخرون (2015). أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنارة العربية، جامعة البلقاء، اردب الأردن، 3.
- خويلد، ابراهيم؛ صاحب، وليد (2020). جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة من (1996-2017) مقارنة نموذج بانل الديناميكي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 6 (1).
- سردوك، بلحول؛ عدوكة، لخضر (2017). الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل. مجلة الباحث الاقتصادي.
- سليمان، محمد مصطفى (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر.
- شرف، مصباح فتحي؛ شاهين، عبد الحليم محمود (2021). تحليل استدامة الدين الخارجي في مجموعة مختارة من الدول العربية خلال الفترة (1980-2019): دراسة تحليلية -قياسية، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، 3(58).
- صادق، صفح (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- صقر، عمر (2000). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر.
- عميروش، محند شغلوم (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
- الغايش، مسعد محمد (2021). ضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة مصر 2030، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، 6 (58).
- قدي، عبد المجيد (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- قنديل، رضا حسين (2021). أثر الحوكمة الإلكترونية علي مكافحة فيروس كورونا (Covid-19) بالتطبيق علي وزارة التربية والتعليم المصرية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 4(58).

- كافي، مصطفى يوسف (2017). التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
- الكواز، سعد محمود؛ العبادي، عمر غازي (2007). مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة لعينة من الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1.
- متاني، بلال أحمد؛ وآخرون (2017). أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة عجلون، الأردن، 8.
- معطالله، سهام؛ وآخرون (2017). دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة علمية الفضيلة، بيروت، 78-79.
- الناصر، حسن يوسف؛ وآخرون (2012). دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي، مجلة جامعة نورو، العراق، 1.
- نجا، على عبد الوهاب (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- هاشم، رضوان؛ وآخرون (2018). التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، مصر، الطبعة الأولى.
- وليد، صاحب؛ شقيب، عيسى (2020). أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا للفترة من (1996-2016) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 1(10).
- يوسف، محمد حسن (2007). محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة إلى تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Andrés, R.-P., & Gilles, C. (2017, August 29). The determinants of foreign direct investment in sub-Saharan Africa: What role for governance? *Regional Science Policy & Practice*.
- Asiedu, E. (2006, January 10). Foreign direct investment in Africa: The role of natural resources, market size, government policy, institutions and political instability. UNU-WIDER.
- Daniel Kaufman, Aartkraay and Massimo Mastruzzi, (2004). "Governance Matters III: Governance Indicators" world Bank Policy Research Department working Paper.
- Globerman, S., & Shapiro, D. (2002). Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure. *World development*, 1899-1919.
- Globerman. S. and Shapiro. D. (2002), *Global Foreign Direct Investment Flows; The Role of Governance Infrastructure*, Working Paper.
- Hines, Jr.; James R. (1995). Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper 5266.
- Hossain, M. S., & Rahman, M. Z. (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries? *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1).
- Hsiao C. (2003). *Analysis of panel Data*, Cambridge University Press, Cambridge, Klevmarken, N. A., Panel.
- Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg (2006). The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets, *International Business Review*, 15(4).
- John Seth Alexander (2014). Foreign Direct Investment, the Rule of Law, and the New Institutionalism: Explaining FDI in the Developing World, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C.
- Kaufmann, D.; Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). *The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues*. Washington: World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.

- Lee. J-Y and Mansfield. E (1996). Intellectual Property Protection and U.S.A Foreign Direct Investment, *Review of Economics and Statistics*, 78:181-186.
- Mengistu, A. A.; Adhikary, B.K. (2011). Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies. *Asia Pacific Business Review*, 17.
- OECD (1998), Recent trends in Foreign Direct Investment, Survey of OCDE work on international investment.
- Pesaran, M. H., Y.; Shin and R. Smith, (1999). Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, *Journal of the American Statistical Association*.
- Samimi, A. J., & Ariani, F. (2010). Governance and FDI in MENA Region. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*.
- Schneider, F. & Frey, B.F.(1985). Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment. *World Development*, 13, 161-175.
- Shakib Hossain, Ziaur Rahman (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries? *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1).
- Shang-Jin Wei (2000, February). How taxing is corruption on international investors? *The Review of Economics and Statistics*, N° 1.
- UNCTAD (2000). Incentives and Foreign Direct Investment, UN, New York, USA.

The Impact of Governance Indicators on Foreign Direct Investment Flows in A Sample of Arab Countries During The Period (2000 - 2020): Analytical - Econometric Study

Dr. Mohamed Abdel Aleem Saber

Abstract

The study aimed to assess the reality of the impact of governance indicators on foreign direct investment flows for a group of Arab countries during the period (2000 - 2020), using the PMG-ARDL method. The results indicate that the governance indicators were insignificant in the short term, that is, they do not contribute to attracting foreign direct investment.

The study revealed that there is a long-term relationship between governance indicators and foreign direct investment, and the results of the assessment indicated that foreign investment flows in the Arab countries are directly related to both the Legislation Quality Index (RQ) and the Corruption Control Index (CC), with a statistical significance when 5% morale level. It is inversely correlated with both the participation and responsibility index (VA) and the government effectiveness index (GE), with a statistical significance at the level of significance of 5%. As for the Political Stability Index (PS) and the Rule of Law Index (RL), neither of them has statistical significance at all levels, and therefore none of them explains foreign investment flows in the Arab countries in the long term. The error correction factor was negative (-071%), and therefore any short-term imbalances or shocks can be corrected and the equilibrium quickly returned to 71% on average annually.

Keywords

Governance - Foreign Direct Investment - Panel Data

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

صابر، محمد عبد العليم (2022). أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة (2000 - 2020): دراسة تحليلية قياسية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59(3)، 179-203.